

الديار 2002

صفحة 12 (2002-1-20)

3 نيسان 2014 الساعة 18:09

محليات

5

@ ايلي نجيب الفرزلي من مواليد 22 تشرين الثاني 1948 في زحلة. والده نجيب الفرزلي من جب جنين.

@ متزوج من اولغا شفيق سكاف

@ نال دروسه الابتدائية في المدرسة الانجيلية في زحلة، ومدرسة كفرشيما الوطنية ومدرسة برمانا العالية. اما دروسه الثانوية فنهلها في «الانترناشيونال كولدج».

@ بعد ذلك، انتسب الى الجامعة الاميركية في بيروت، ودرس سنتين اعداديتين في الطب (1967 - 1968). لكنه ما لبث ان انتسب الى الجامعة اللبنانية وحاز اجازة في الحقوق في العام 1972، وتخصص في العلوم الجنائية.

@ تدرج في مكتب والده المحامي نجيب الفرزلي. مارس المرافعة حتى بداية سني الحرب عندما انقطع عنها ليهتم بالشأن العام في جب جنين ثم زحلة.

@ عين عام 1991 نائبا عن زحلة عن المقعد الارثوذكسي الشاغر، وانتخب صيف 1992 نائبا عن البقاع الغربي، ثم اعيد انتخابه في العام 1996 عن محافظة البقاع ككل كدائرة انتخابية واحدة. وفي العام 2000 نائبا عن البقاع الغربي وراشيا. وانتخب نائبا لرئيس مجلس النواب في العام 1992.

@ العلامة الفارقة: في وجهه آثار تركتها محاولة اغتيال تعرض لها ايلي الفرزلي في زحلة وتحديدا في 14 ايلول 1987 عندما انفجرت عبوة ناسفة في دار مطرانية الروم الكاثوليك في كنيسة «سيدة النجاة» في اثناء اجتماع ضمه والمطران اندريه حداد وايلي حبيقة وخليل الهراوي لمعالجة مشكلة امنية بين انصار حبيقة آنذاك وبعض الاهالي في المدينة فتطاير الزجاج واستقر في وجه الفرزلي فأحدث شقوقا واثلاما.. وبفضل سيدة النجاة ـ يقول ـ نجا.. وبقيت ـ العلامة الفارقة»!

من هو؟

شخصيات واحداث

دولة «الرئيس الرابع» يُحلّل قضايا الدولة ورجالها

الفرزلي: بقاء رئيس المجلس 4 سنوات تحوّل إلى مصدر طمأنينة له لدرجة الإستغناء عن المجلس صلاحيات رئيس الجمهورية تحوّلت إلى رئيس الحكومة وليس هناك مُؤسّسة إسمها مجلس الوزراء

ليس من يُحاسب رئيس الجمهورية عن مُخالفة الدستور وحماية مُخالفة الدستور

مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك في حضور الرئيسين بري والحريري

..ومع السفير المصري عادل الخضري وعائلته وشخصيات

بعيد انتخاب نبيه بري رئيسا لمجلس النواب، وايلي الفرزلي نائبا للرئس وبدا رشيد الصلح (رئيس حكومة الانتخابات النيابية)
في برلمان 1960: اديب الفرزلي يتوسط ناظم القادري (الى اليسار) وشبلي آغا العريان

«حزب الله» مقاوم ونحن أيدناه ونُؤيّده.. لكنه إذا استمر كتنظيم فهو أقوى من الدولة

قسمات وجهه وخطوطه العميقة، ثم حركات يديه واداؤه الخطابي وعباراته التي يستعملها مشددا على حروفها فيعطيها ابعادا واحجاما ـ ربما اكبرمن حجمها احيانا ثم بحة صوته ونبرته القوية.. كلها امور تميز السياسي البقاعي ايلي الفرزلي عن سواه من السياسيين، وتجعله اقرب الى بطل مسرحي يستوفي كل عناصره، هو «المغرم» بالعمل البرلماني بشقيه: التقليدي الذي يعنى بالخدمة العامة والتشريع، والمسرحي المرتبط بعملية الكر والفر والمناورة والخطابة وابلاغ الرسالة ثم تحقيق الانتصار.
عن ابيه نجيب الفرزلي «ورث» مهنة المحاماة وحبه للتعاطي في الشأن العام وخدمة الناس. وعن عمه اديب الفرزلي اخذ روح الخطابة التي ولدت معه بشكل فطري، دون «الشخرة» في الصوت التي عرف بها عمه، مضيفاً اليها بحته المتميزة التي «يعلق» عليها الكثيرون ـ سلبا ام ايجاباً.
10 سنوات قضاها في العمل السياسي كنائب عن زحلة والبقاع ثم البقاع الغربي وراشيا.. وقبلها سنوات عدة في الخدمة العامة والحقل العام.. اما المركز الذي كان يسعى اليه ليتشبه بعمه اديب (وقد احتله لـ11 مرة)، ثم حصل عليه في 20 ت1 من العام 1992 عندما انتخب نائبا لرئيس مجلس النواب، هو نفسه المركز الذي يطمح اليوم للخروج منه، على ما يقول الفرزلي، والاسباب كثيرة.. «ولو كان لدي ولد لمنعته من دخول عالم السياسة، كما اني لو عدت الى الوراء لسلكت طريقاً نقيضاً لطريقي لان السياسة في لبنان ليست «شغلة مهمة»، ومع تدني مستوى الحياة الديموقراطية البرلمانية تصبح نوعاً من «العتالة» ليس الا.
وعندما تسأله عما ينقص لبنان للوصول الى الحياة الديموقراطية الحقيقية يجيب: اولا، رجال يتمتعون بالثقافة والاخلاق الديموقراطية وثانياً، التغلب على القبلية والعشائرية والمذهبية والطائفية، وكلاهما غير متوافر.
اما اتفاق الطائف الذي كان سبب تعيينه نائباً عن زحلة للمرة الاولى، فيجد انه «لم يطبق منه شيء حتى الآن، واذا خيل للبعض ان ما يطبق هو هذا الدستور، فالاكيد ان روح الدستور غير مطبقة».
وينتقد التنفيذ الخاطىء للطائف بدءا من صلاحيات رئاسة الجمهورية التي تحولت الى رئيس الحكومة بدلا من تحولها للوزارة مجتمعة، مرورا بمدة رئاسة المجلس النيابي التي اصبحت «مصدر طمأنينة» للرئيس الى درجة استغنائه عن المجلس، وصولا الى انه ليس من يحاسب رئيس الجمهورية على مخالفة الدستور وحماية مخالفة الدستور.
ورأى الفرزلي انه «ليس من حكومة في لبنان، بل ثمة كيان نظري يدعى «حكومة»، والحل لا يكمن في تغيير حكومي بل في اطلاق حرية المؤسسات السياسية للعمل الدستوري، وفي الا يختزل الرؤساء مؤسسات النظام السياسي في لبنان».
ويقول الفرزلي «ثمة حكم اشخاص، كانوا ثلاثة اصبحوا اربعة بعدما قام جنبلاط بالانقلاب المضاد ونجح. اهنئه على ذلك ويستحق ان يطلق عليه لقب «استاذ سياسي بامتياز».. ولو كان طالع بايدي كنت عملت خماسية، لم لا»؟! ويشير الى ان مصالحة «الحريري ـ بري التي حصلت اخيرا لم تحقق الغاية المرجوة».
هو رمز من رموز الدولة، ينطق باسم الرأي العام، لكن هذا الرأي العام ـ على ما يقول ـ مستغنى عنه لانه مستغنى عن المؤسسات التي يجب ان تمثله. ويؤكد انه «مع الرفض لما هو قائم حاليا لانه لا بد «للابواق من ان تسقط اسوار اريحا».
«الدائرة المصغرة» بات يجدها اليوم الافضل لقانون الانتخابات الجديد لان «الموسعة» اظهرت فشلها .
ويرى ان من خرب البلد ليس «الموارنة» بل «العقلية السياسية» الخاطئة للموارنة والسنة والارثوذكس وغيرهم..
امور اخرى تطرق اليها الفرزلي في هذا الملف..

1
حاورته: دوللي بشعلاني

بداية لا بد من التأكيد على حقيقة انه لم يتبادر الى ذهن ايلي الفرزلي، وهو في مقتبل العمر، لا بل منذ ان وطئت قدماه الارض اي طموح خارج طموح العمل السياسي. وسبب ذلك انه ينتمي الى عائلة تعاطت العمل السياسي وتوارثته الاجيال كابراً عن كابر.

ولان الوضع هكذا، كان الطموح دائما لديه ان يتعاطى هذا الحقل العام، وشاءت الظروف انه عندما تخرج من الجامعة ونال اجازة في الحقوق، ان لبنان دخل في معترك الحروب التي عطلت الحياة الديموقراطية والنيابية فيه، حتى كان العام 1991 حيث جرى تعيينه نائبا ـ تنفيذا لاتفاق الطائف ـ عن المقعد الارثوذكسي الشاغر في زحلة، ومن ثم ترشح في انتخابات صيف 1992 في «لائحة القرار» عن البقاع الغربي حيث قسم البقاع الى ثلاث دوائر، وفاز بها. ثم اعيد انتخابه نائبا عام 1996 عن محافظة البقاع ككل كدائرة انتخابية واحدة، ثم في العام 2000 نائبا عن البقاع الغربي وراشيا، وانتخب نائبا لرئيس مجلس النواب في العام 1992، وكان هذا الموقع جزءا من طموحاته دون سواها من الطموحات، ذلك لان عمه اديب الفرزلي كان نائبا عن رئيس المجلس، وهذا ما جال وصال في نفسه محاولا التشبه به بأن يكون نائبا لرئيس مجلس النواب. الامر الذي يطمح الى الخروج منه اليوم، على ما يقول.

«معجب بالعمل البرلماني»!

هذا، ويعجب الرئس الفرزلي اساسا بالعمل البرلماني المبني على شقين: الشق النيابي التقليدي الذي يصب في ممارسة الخدمة العامة، والتشريع الذي هو جزء من اختصاصه. والشق الثاني الذي هو الشق المسرحي، لان مجلس النواب في هيئته العامة هو شقّ مسرحي - وفي لبنان ليس من ثقافة برلمانية لدى الناس بسبب الحرب وانقطاع الناس عن مشاهدة المسرح البرلماني الحقيقي، لهذا فعندما يستعمل التعبير المسرحي يعتبرونه «تمثيلاً» - والمقصود بـ كلمة «مسرحي» هي عملية الكرّ والفرّ والمناورة والخطابة وابلاغ الرسالة ثم تحقيق الانتصار وتحقيق الاكثرية والخروج من لعبة الاقلية ...

ورغم حبّ الفرزلي للعمل البرلماني وتفضيله على سواه، بدأ حياته الجامعية في دراسة الطبّ لسنتين، وعندما نسأل احد المقربين منه يقول :«ضغط عليه والده لا سيما وان جده كان طبيباً تخرج من جامعة «Rush Medical University» للطبّ في شيكاغو في العام 1900، واراد والده ان يجعله طبيبا ليبعده عن الجوّ السياسي ويدخله في عالم العلم الذي يجد له مستقبلاً، وطلع معو حق» ويروي ان الفرزلي في احد مجالسه قال عن هذا الموضوع :«لو كان لديّ ولد لمنعته من دخول عالم السياسة. ولو عدت انا الى الوراء، الى صف البكالوريا - القسم الثاني (رياضيات) وحيث مررت بهذه التجربة اسلك طريقاً نقيضا للذي سلكته- وهذا لا اقوله عن ندم ما، لانه وجد ان السياسة في لبنان ليست «شغلة» مهمة، وحسب مفاهيمي لاهميتها كالوجاهة واللعبة السياسية، فعندما تكون الحياة الديموقراطية البرلمانية في الشق الادنى لكامل ابعادها، تصبح حياة سيئة، ونوعا من «العتالة» ليس الاّ، ولكن عندما يكون هناك حياة ديموقراطية برلمانية حقيقية يختلف الامر تماماً».

وعمّا ينقص لبنان ليعرف هذه الحياة الديموقراطية البرلمانية والسياسية الحقيقية، فيقول الفرزلي:«ينقصه امران: اولاً، رجال يتمتعون بالثقافة الديموقراطية والاخلاق الديموقراطية، وثانياً، ينقصه ان يتغلب على الطابع الشرقي الذي فيه لجهة القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والمناطقية وهذان الامران يصعب وجودهما او تحقيقهما.

أين الطائفية ؟

لا يوافق الفرزلي من يقول انّ اتفاق الطائف ثبّت الطائفية، فهو يرى «ان الدساتير لا تثبت الطائفية، فأين نجد في الطائف كلاماً عن الطائفية؟ وما نصّ عليه كان موجوداً في دستور 1943، فالمادة 95 تقول «التماسا للعدل والوفاق تراعى مصلحة الطوائف».

وبقيت هذه المادة على ما هي عليه، من هنا فالطوائف في لبنان موجودة ومن دون النصوص الدستورية وفي النصوص الدستورية.

وهل تستطعين تسمية في هذا الشرق مرة واحدة، انتصر فيها الفكر العلماني على رجال الدين؟ منذ ايام اخناتون منذ خمسة الاف سنة قبل المسيح وحتى اليوم ؟! ما دامت امكانية الانتصار غير واردة، لان هذه طبيعة الشرق. والاّ فلماذا سمي الغرب غرباً والشرق شرقاً. ما دامت القصة كذلك، فلنعترف بالطوائف والطائفية. الطوائف موجودة وهذا جيد، والايمان موجود وقد يكون هناك جوانب ايجابية كثيرة في هذا الايمان .. لكن لنفكر كيف علب النظام السياسي ان يستخرج النخبة من هذه الطوائف لكي تكون هي الممثل الحقيقي لهذه الطوائف فالمشكلة ليست في الطوائف انما في الاستثمار السياسي لها».

وما الذي طبق من اتفاق الطائف بعد 12 عاما على وضعه، يجيب :«لم يتحقق منه شيء، فالحكم الذي ساد لبنان منذ العام 1992 وحتى اليوم هو حكم لا يدري الى اي دستور ينتمي» ... هذا الكلام الخطير يقوله نائب رئيس مجلس النواب الحالي، ويؤكد بأن ما يطبق اليوم لا علاقة له بالدستور، واذا شبه او

خيل للبعض ان ما يطبق هو هذا الدستور، فالاكد انّ روح الدستور غير مطبقة.
ومن الامثلة على ذلك، انّ مدة رئيس مجلس النواب اربع سنوات، الغاية من وضع هذه المدة هي خلق استقرار مجلسي، بطريقة الا يعيش رئيس المجلس هاجس تغييره كل سنة، وبالتالي يصبح مرتهناً للسلطة الاجرائية في تأثيرها على النواب بمصالحهم. ولكن كان من نتيجتها ان تحول مجلس النواب الى «مصدر طمأنينة» لرئيس المجلس اكثر من اللزوم - بحيث ان الاستقرار اصبح «مصدر استغناء رئيس المجلس عن المجلس». وتحول المجلس في لعبة المصالح الى «متراس» لرئيس المجلس، للعبة «بازار المصالح» يستعملها ساعة يشاء، لانه لا يوجد لا حسيب ولا رقيب.
اما مجلس الوزراء فالصلاحيات التي اخذت من رئيس الجمهورية، اعطيت نظرياً وحسب الدستور لمجلس الوزراء مجتمعاً، حيث يقود البلاد مجتمعا. وعمليا في التنفيذ الصلاحيات تحولت من رئيس الجمهورية لرئيس مجلس الوزراء، ولا يوجد مؤسسة اسمها «مجلس وزراء».
اما رئيس الجمهورية الذي يقسم اليمين للحفاظ على الدستور والقانون بفعل الواقع العملي منذ الـ90 والـ92، لا يوجد من يحاسبه على مخالفة الدستور وحماية مخالفة الدستور. فاذاً اي دستور هذا الذي نطبق؟!
مجلس النواب الذي من صلاحياته مراقبة الحكومات، ومساءلتها ومحاسبتها واسقاطها ومنحها الثقة، لا يستطيع ان يمارس هذه الصلاحيات. لا يستطيع وفق موازين القوى وتركيبة النظام السياسية، فاذا اسقطت الحكومة كأنك بذلك تسقطين رئيس الوزراء الذي هو ممثل السنة في لبنان، فتتحول المعركة لصراع ضد السنة. واذا هاجمت رئيس الجمهورية الذي يخالف الدستور تحول الصراع ضد الموارنة. واذا اختلفت مع رئيس مجلس النواب، ممثل الشيعة، اصبحت الحرب ضد الشيعة. وهنا قلت، نظريا اذا خيل للبعض انه يطبق الدستور فهو لا يطبق روحه عمليا.

التنسيق اللبناني ـ السوري

اما مقولة ان لبنان لا يرتاح الا بانسحاب سوريا فيجدها الفرزلي مقولة غير صحيحة الا اذا فسرت على الوجه الاتي: ان انسحاب سوريا من لبنان، عندما تتوافر ظروفه يعني ان ازمة الشرق الاوسط قد حلت وان السلام قد عم المنطقة، ولم يعد هناك من مبرر لوجود السوريين. وعواصف ضد الاصوليات لا يستطيع النظام السياسي في لبنان ان يتحملها منفردا بل يحتاج الى «معونة». وعندما تتوفر كل الظروف وتصبح الحاجة الى الجيش السوري منتفية، فهذا مؤشر على ان لبنان بخير.
اما القول بانسحاب الجيش السوري في ظل المعطى القائم اليوم، فقول غير صحيح. لديّ وجهة نظر يعرفها البطريرك صفير ولبنان كله، لاننا كنا نرى التطورات على المدى البعيد. وهذا الكلام قيل في الاعلام علنا عشرات المرات. ان عدم قراءة وضع المنطقة وانعكاس هذا الوضع على لبنان، قراءة سليمة تأخذ بالاعتبار المتغيرات الخطيرة المطروحة على وضع المنطقة هو امر خاطئ، وهذا ما كان يجب ان يحصل، لهذا لا نستطيع ان نرى وضع المنطقة خارج اطار السلام وخارج اطار الاصوليات والتيارات الدينية المتطرفة من كل الجهات وانعكاسها على الساحة اللبنانية.
لماذا رأيتها في سوريا في العام 1982 من خلال المجزرة في حلب ومحاولة الانقلاب على النظام السوري، ولماذا لا اريد رؤيتها في لبنان، بالرغم من الاحداث التي وقعت؟ كيف نقرأ اذاً الضنية وقتل القضاة الاربعة في صيدا وكيف نقرأ قصة المخيمات الفلسطينية ووجود عصبة الانصار وغيرها من المؤسسات والمنظمات؟
وكيف نقرأ وجود حزب الله، وهو حزم مقاوم، ونحن ايدناه ونؤيده وحميناه. لكنه اذا استمر كتنظيم فهو اقوى من الدولة اللبنانية. فكيف لا نأخذ كل هذه الامور بالاعتبار؟ يجب اخذها، ومن هنا تبرز الحاجة الى التنسيق اللبناني ـ السوري بصرف النظر عن الجهوزية العسكرية على الارض او عدم وجودها - هذا موضوع آخر ـ فاذا كان العسكر السوري موجوداً في شوارع بيروت او في ضهر البيدر، عسكريا لا قيمة له، لان ثمة هيبة الجهوزية العسكرية السورية التي تساعد على فبركة القرار السياسي الذي يؤمن وحدة الموقف اللبناني، وبالتالي ينعكس على الارض ايجابا لجهة التعاطي مع كل هذه الحركات.
وبعد احداث 11 ايلول الماضي، يرى ان الحاجة للتنسيق والتعاون مع سوريا ازدادت اكثر من السابق، ومثالا على ذلك لتأكيد وجهة النظر هذه، يفترض الفرزلي انه اذا طرح الاميركيون غدا مشروع سلام في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، ولنفترض ان ثمة اتفاقا مع السوريين عليه، ولنفترض ان ثمة منظمات اصولية رفضت هذا الاتفاق، فما هو انعكاس ذلك على الساحة اللبنانية، وكيف سيكون موقف الدولة اللبنانية، وما هي اهمية دور سوريا في لبنان؟ كل هذه الامور يجب ان تؤخذ بالاعتبار، من هنا عندما نتكلم عن مسألة الدور السوري نراها في هذه الزاوية، وليس في الانتخابات او التدخلات في امور تفصيلية على مستوى الحكم وغيرها...
(يتبع غدا)

لم يُطبّق شيء من الطائف والحكم الذي ساد حتى الآن لا أحد يدري إلى أي دستور ينتمي